

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير إدارة الأعمال



أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على موظفي شركة أرامكو السعودية"

إعداد الطالب/

فهد فيصل الدوسري

الرقم الجامعي 252000740

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

المقدمة

يمثل البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عملية إنتاج المعرفة وتطويرها في مختلف الميادين الأكاديمية والمهنية، إذ يُسهم في تقديم حلول علمية مبنية على أسس منهجية دقيقة للمشكلات التي تواجه المؤسسات والمجتمعات. غير أن هذا الدور المحوري للبحث العلمي لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأمثل ما لم يلتزم الباحث بمجموعة من المعايير الأخلاقية التي تضمن نزاهة العملية البحثية ومصداقية نتائجها وحماية حقوق المشاركين فيها. وتُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة المبادئ والقيم والمعايير السلوكية التي يلتزم بها الباحث في جميع مراحل إجراء بحثه، بدءاً من صياغة المشكلة البحثية وانتهاءً بنشر النتائج وتوظيفها. (Resnik, 2018) وقد عرّفها شامو وريسنيك (Shamoo & Resnik, 2015) بأنها المعايير الأخلاقية والمهنية التي تحكم سلوك الباحثين وتوجه ممارساتهم البحثية نحو الأمانة والموضوعية واحترام كرامة الإنسان.

إن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي ليس ترفاً أكاديمياً أو إجراءً شكلياً، بل هو ضرورة حتمية تضمن جودة المخرجات البحثية وقابليتها للتطبيق والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. فالبحث الذي يُجرى دون مراعاة للأسس الأخلاقية قد يُفضي إلى نتائج مضللة تؤثر سلباً على المعرفة العلمية المتراكمة وعلى المجتمع ككل. وفي السياق العربي والسعودي تحديداً، تزداد أهمية ترسيخ ثقافة أخلاقيات البحث في ظل التوسع الكبير في البرامج الأكاديمية ومشاريع البحث العلمي، وهو ما يستدعي من الباحثين والمؤسسات الأكاديمية إيلاء هذا الجانب الاهتمام الذي يستحقه (الصرايرة، ٢٠١٩).

يهدف هذا التقرير إلى تقديم فهم معمق لمبادئ أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها، واستعراض القضايا الأخلاقية الرئيسية التي قد يواجهها الباحثون، ثم تطبيق هذه المبادئ بشكل عملي وتحليلي على البحث الذي يقوم به الباحث بإعداده حول "أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على موظفي شركة أرامكو السعودية". ويسعى التقرير إلى إبراز كيفية مراعاة الاعتبارات الأخلاقية في كل مرحلة من مراحل هذا البحث، بما يعزز من مصداقيته ويحمي حقوق المشاركين فيه.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكتسب أخلاقيات البحث العلمي أهميتها من كونها تمثل الإطار الحاكم الذي يضمن سلامة العملية البحثية من بدايتها حتى نهايتها، وتنبثق هذه الأهمية من عدة أبعاد متكاملة ومتداخلة.

يتمثل البعد الأول في ضمان جودة ومصداقية النتائج البحثية. فحين يلتزم الباحث بالأمانة العلمية ويتجنب التحيز والتزوير، فإن النتائج التي يتوصل إليها تكون انعكاساً حقيقياً للواقع المدروس، مما يجعلها قابلة للاعتماد عليها من قبل صانعي القرار والباحثين الآخرين. وفي سياق البحث الحالي حول القيادة التحويلية والالتزام التنظيمي في أرامكو السعودية، فإن مصداقية النتائج تعني أن التوصيات المقدمة للشركة ستكون مبنية على أسس واقعية صحيحة، مما يُمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تطوير قياداتها وتعزيز التزام موظفيها.

يتعلق البعد الثاني بحماية حقوق المشاركين في البحث وكرامتهم. فالموظفون الذين يشاركون في تعبئة الاستبانات يضعون ثقتهم في الباحث بأن المعلومات التي يقدمونها لن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وأن هويتهم ستظل مجهولة، وأن إجاباتهم لن تؤثر على وضعهم الوظيفي. هذه الثقة لا يمكن بناؤها والحفاظ عليها إلا من خلال الالتزام الصارم بالمبادئ الأخلاقية، وخاصة مبدأي السرية والموافقة المستنيرة. (Israel & Hay, 2006)

أما البعد الثالث فيرتبط بتعزيز الثقة العامة في المؤسسة البحثية والأكاديمية. فحين تتكرر حالات الإخلال بأخلاقيات البحث، تتآكل ثقة المجتمع في الجامعات ومراكز البحث، مما يُضعف من قدرتها على استقطاب المشاركين في الدراسات المستقبلية ويُقلل من تأثير توصياتها على صانعي السياسات. وقد أشار إسرائيل وهاي (Israel & Hay, 2006) إلى أن الفضائح الأخلاقية في البحث العلمي كانت تاريخياً سبباً في تشديد القيود التنظيمية وتراجع التمويل البحثي في بعض المجالات.

يتصل البعد الرابع بالمسؤولية الاجتماعية للباحث. فالبحث العلمي ليس نشاطاً معزولاً عن السياق الاجتماعي، بل تترتب على نتائجه آثار مباشرة وغير مباشرة على الأفراد والمؤسسات. ففي حالة البحث الحالي، قد تؤدي نتائج مُضللة ناتجة عن تزوير البيانات أو التحيز في تفسيرها إلى تبني سياسات إدارية خاطئة تؤثر سلباً على بيئة العمل وعلى الموظفين أنفسهم.

كذلك تسهم أخلاقيات البحث في تعزيز التراكم المعرفي السليم. فالمعرفة العلمية تُبنى بشكل تراكمي، حيث يستند كل باحث إلى ما توصل إليه من سبقه. وحين تكون الدراسات السابقة مبنية على أسس أخلاقية سليمة، فإن البناء عليها يكون آمناً ومثمراً. أما إذا تسربت دراسات ملوثة بالتزوير أو الانتحال إلى الأدبيات العلمية، فإنها تلوث المعرفة المتراكمة وتُضلل الباحثين اللاحقين. (Steneck, 2007)

وأخيراً، تُسهم أخلاقيات البحث في التطوير المهني للباحث نفسه. فالالتزام بها يُنمي لدى الباحث قيم النزاهة والمسؤولية والدقة، وهي قيم لا تقتصر فائدتها على العمل البحثي بل تمتد لتشمل حياته المهنية والشخصية بأكملها. كما أن سمعة الباحث الأخلاقية تُعد رأسماً معنوياً يفتح له أبواب التعاون الأكاديمي والنشر في المجالات المرموقة.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ الجوهرية التي تُشكّل الإطار القيمي الذي يحكم سلوك الباحث في جميع مراحل عمله البحثي. وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه المبادئ مع أمثلة توضيحية مرتبطة بسياق البحث الحالي.

المبدأ الأول: الأمانة العلمية

تُعرّف الأمانة العلمية بأنها التزام الباحث بالصدق والدقة في جميع جوانب عمله البحثي، بما يشمل جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج والإشارة إلى مصادر المعلومات. (Steneck, 2007) وتقتضي الأمانة العلمية أن ينسب الباحث كل فكرة أو معلومة إلى مصدرها الأصلي، وأن يعرض بياناته كما هي دون تعديل أو انتقاء يخدم فرضياته المسبقة. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت نتائج الاستبانة في البحث الحالي أن مستوى القيادة التحويلية منخفض في

بعض الأبعاد، فإن الأمانة العلمية تقتضي عرض هذه النتيجة كما هي حتى وإن كانت مخالفة لتوقعات الباحث أو لما تشير إليه الدراسات السابقة.

المبدأ الثاني: النزاهة

تتجاوز النزاهة مفهوم الأمانة لتشمل الاتساق بين أقوال الباحث وأفعاله، والتطابق بين ما يُعلنه من منهجية وما يُطبقه فعلياً. فالباحث النزيه هو من يلتزم بالمنهجية التي أعلن عنها في خطة بحثه، ولا يُغيّر في إجراءاته البحثية بشكل انتقائي لخدمة نتائج معينة. وفي سياق البحث الحالي، تعني النزاهة أن يلتزم الباحث بتطبيق معايير اختيار العينة العشوائية كما أعلنها، ولا يستبعد استبانات بعينها لأن إجاباتها لا تتوافق مع الفرضيات المطروحة.

المبدأ الثالث: الموضوعية

تُعرّف الموضوعية بأنها قدرة الباحث على تنحية ميوله وتحيزاته الشخصية جانباً عند جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها (Resnik, 2018). فالباحث الموضوعي يدع البيانات تتحدث عن نفسها بدلاً من أن يُسقط عليها تفسيراته المسبقة. وتمثل الموضوعية تحدياً خاصاً في بحوث الإدارة والعلوم الاجتماعية، حيث قد يكون لدى الباحث توقعات أو قناعات مسبقة حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات. ففي البحث الحالي، قد يكون لدى الباحث قناعة مسبقة بأن القيادة التحويلية تؤثر إيجاباً على الالتزام التنظيمي بناءً على الأدبيات السابقة، لكن الموضوعية تقتضي منه أن يكون مستعداً لقبول أي نتيجة تُفرزها البيانات.

المبدأ الرابع: السرية

يلزم مبدأ السرية الباحث بحماية المعلومات الشخصية للمشاركين في البحث وعدم الكشف عن هوياتهم أو أي بيانات يمكن أن تدل عليهم (Israel & Hay, 2006) وتكتسب السرية أهمية بالغة في البحوث التي تُجرى في بيئات العمل، حيث قد يخشى الموظفون أن تصل إجاباتهم إلى رؤسائهم مما يؤثر على تقييمهم الوظيفي. وفي البحث الحالي الذي يدرس آراء موظفي أرامكو حول قياداتهم، فإن ضمان السرية ليس مجرد التزام أخلاقي بل هو شرط أساسي للحصول على إجابات صادقة تعكس الواقع الفعلي.

المبدأ الخامس: الموافقة المستنيرة

تعني الموافقة المستنيرة أن يوافق المشاركون على المشاركة في البحث بعد إحاطتهم بجميع المعلومات اللازمة عن طبيعة البحث وأهدافه وإجراءاته والمخاطر المحتملة والفوائد المتوقعة (Shamoo & Resnik, 2015) ويجب أن تكون هذه الموافقة طوعية وغير مشروطة بأي ضغط أو إكراه. وفي سياق البحث الحالي، يتضمن خطاب التغطية المرفق بالاستبانة توضيحاً لهدف البحث وطبيعته والتأكيد على حرية المشاركة والانسحاب، مما يُشكّل أساساً للموافقة المستنيرة.

المبدأ السادس: احترام الملكية الفكرية

يقتضي هذا المبدأ الاعتراف بإسهامات الآخرين من خلال التوثيق السليم للمراجع والمصادر، وعدم نسب أفكار الآخرين أو نصوصهم إلى الباحث نفسه. كما يشمل الالتزام بحقوق النشر وعدم استخدام أدوات قياس محمية دون الحصول على إذن مسبق من مطوريها.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

يواجه الباحثون في مسيرتهم البحثية العديد من القضايا والتحديات الأخلاقية التي تتطلب وعياً وبقظة مستمرين. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه القضايا مع أمثلة توضيحية.

القضية الأولى: الانتحال العلمي (السرقه الأدبية)

يُعد الانتحال العلمي من أخطر أشكال الإخلال بأخلاقيات البحث، ويتمثل في نسب أفكار أو نصوص أو بيانات الآخرين إلى الباحث نفسه دون الإشارة إلى مصادرها الأصلية. ويتخذ الانتحال أشكالاً متعددة، منها النسخ الحرفي لنصوص دون علامات اقتباس أو إحالة مرجعية، وإعادة صياغة أفكار الآخرين دون ذكر المصدر، والانتحال الذاتي الذي يتمثل في إعادة نشر أعمال سابقة للباحث نفسه دون الإشارة إليها. كمثال افتراضي، لو قام باحث في مجال القيادة التحويلية بنقل إطاره النظري بالكامل من رسالة ماجستير سابقة دون توثيق، فإن ذلك يُعد انتحالاً صريحاً يُبطل قيمة بحثه ويُعرضه للمساءلة الأكاديمية.

القضية الثانية: تزوير البيانات وتلفيقها

يشمل تزوير البيانات تغيير البيانات الحقيقية أو حذف بعضها بشكل انتقائي، بينما يعني التلفيق اختلاق بيانات أو نتائج لم تُجمع فعلياً. وكلاهما يُمثل انتهاكاً جسيماً للأمانة العلمية يُقوّض الثقة في البحث العلمي برمته. كمثال، لو قام باحث بتعبئة استبانات بنفسه بدلاً من توزيعها على المشاركين الفعليين لتسريع عملية جمع البيانات، فإن ذلك يُعد تلفيقاً للبيانات. كذلك، لو حذف الباحث الاستبانات التي تُظهر نتائج مخالفة لفرضياته بحجة أنها "شاذة" دون مبرر إحصائي واضح، فإن ذلك يُعد تزويراً.

القضية الثالثة: التحيز البحثي

يظهر التحيز حين يؤثر الميل الشخصي للباحث أو توقعاته المسبقة على إجراءات البحث أو تفسير نتائجه. وقد يتجلى التحيز في صياغة أسئلة الاستبانة بطريقة موجهة تدفع المستجيبين نحو إجابات معينة، أو في اختيار عينة غير ممثلة للمجتمع المدروس، أو في تفسير النتائج بشكل انتقائي يدعم الفرضيات المسبقة. كمثال على ذلك، لو صاغ الباحث عبارات الاستبانة بشكل إيجابي فقط مثل "رئيسي يتمتع بقيادة ملهمة" دون تضمين عبارات سلبية أو محايدة، فإن ذلك قد يُحدث تحيزاً في الاستجابات يُعرف بالإذعان الاستجابي.

القضية الرابعة: انتهاك الخصوصية

تبرز هذه القضية بشكل خاص في البحوث التي تتناول موضوعات حساسة أو تُجرى في بيئات عمل محددة. فقد يؤدي عدم حماية بيانات المشاركين إلى كشف هوياتهم وتعرضهم لأضرار مهنية أو شخصية. وفي بحوث القيادة التنظيمية التي تسأل الموظفين عن تقييمهم لقياداتهم، تصبح حماية الخصوصية ضرورة قصوى، إذ قد يتعرض الموظف لعواقب سلبية إذا عُرف أنه قيّم رئيسه بشكل سلبي.

القضية الخامسة: تضارب المصالح

يحدث تضارب المصالح حين تتعارض المصالح الشخصية أو المالية أو المهنية للباحث مع التزامه بالموضوعية والنزاهة في بحثه. كأن يكون الباحث موظفاً في الشركة التي يدرسها ويخشى أن تؤثر نتائج بحثه على علاقته بإدارته، أو أن يكون ممولاً من جهة لها مصلحة في نتائج معينة. وفي مثل هذه الحالات، يجب على الباحث الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح واتخاذ إجراءات للحد من تأثيره على البحث.

القضية السادسة: الإكراه في المشاركة

قد يتعرض الموظفون في بيئات العمل لضغوط غير مباشرة للمشاركة في البحوث، خاصة إذا طُلب منهم ذلك من خلال مديريهم أو إدارة الموارد البشرية. وهذا يُخل بمبدأ الطوعية في المشاركة ويجعل الموافقة المستنيرة صورية وليست حقيقية.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

أدى تراكم الخبرات والدروس المستفادة من الانتهاكات الأخلاقية عبر تاريخ البحث العلمي إلى تطور منظومة متكاملة من القواعد واللوائح التي تُنظم الممارسات البحثية وتحمي حقوق المشاركين. وتشمل هذه المنظومة عدة مستويات من الرقابة والتنظيم.

لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards - IRBs)

تُمثل لجان أخلاقيات البحث المؤسسية خط الدفاع الأول لحماية حقوق المشاركين في البحوث. وتتمثل مهمتها الأساسية في مراجعة مقترحات البحوث قبل تنفيذها للتأكد من أنها تلتزم بالمعايير الأخلاقية المعتمدة، وأن المخاطر المحتملة على المشاركين محدودة ومبررة بالفوائد المتوقعة. وتوجد هذه اللجان في معظم الجامعات ومراكز البحث حول العالم، وتختلف متطلباتها بحسب طبيعة البحث ومستوى المخاطر المرتبطة به. ففي البحوث التي تتضمن مخاطر أخلاقية محدودة مثل الاستبيانات المجهولة الهوية، قد يكتفي الباحث بمراجعة مختصرة، بينما تتطلب البحوث ذات المخاطر الأعلى مراجعة كاملة ومتابعة مستمرة. (Shamoo & Resnik, 2015)

المعايير والأدلة الدولية

تُوفر العديد من المنظمات الدولية والهيئات المهنية أدلة إرشادية لأخلاقيات البحث. ومن أبرز هذه الأدلة دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) الذي يُقدم معايير شاملة للبحث الأخلاقي في العلوم الاجتماعية والسلوكية، ويتضمن مبادئ تفصيلية حول الموافقة المستنيرة والسرية والخداع في البحث والإبلاغ عن النتائج. كذلك يُعد إعلان هلسنكي الصادر عن الجمعية الطبية العالمية مرجعاً أساسياً لأخلاقيات البحث على البشر، وإن كان موجهاً بشكل أساسي للبحوث الطبية إلا أن مبادئه العامة تنطبق على جميع أنواع البحوث.

أهمية هذه القواعد في تنظيم العملية البحثية

تؤدي القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث عدة وظائف حيوية. فهي أولاً تُوفر إطاراً مرجعياً واضحاً يُرشد الباحثين في اتخاذ القرارات الأخلاقية، خاصة في المواقف الغامضة التي لا يكون فيها الصواب والخطأ واضحين. وهي ثانياً تُمثل آلية رقابية تمنع الانتهاكات قبل وقوعها من خلال المراجعة المسبقة لمقترحات البحوث. وهي ثالثاً

تُوفر آليات للمساءلة والمحاسبة في حال وقوع انتهاكات، مما يُشكل رادعاً يحول دون التساهل في المعايير الأخلاقية. وهي رابعاً تُعزز من مصداقية المؤسسات البحثية أمام المجتمع والجهات المانحة والمجلات العلمية.

السياق السعودي

في المملكة العربية السعودية، تعمل العديد من الجهات على تنظيم أخلاقيات البحث العلمي. فقد أنشأت الجامعات السعودية لجاناً مؤسسية لأخلاقيات البحث، كما تُشرف اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية على وضع السياسات العامة في هذا المجال. وتلتزم الجامعات السعودية بمعايير دولية مع مراعاة الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع السعودي.

التطبيق العملي على موضوع البحث

يُعد هذا الجزء محور التقرير وجوهره، إذ يتناول التطبيق الفعلي لمبادئ أخلاقيات البحث العلمي على بحث "أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية على موظفي شركة أرامكو السعودية". ويتضمن هذا التطبيق تحليلاً للإجراءات الأخلاقية المتبعة في كل مرحلة من مراحل البحث، والتحديات الأخلاقية المحتملة وكيفية التعامل معها.

أولاً: الاعتبارات الأخلاقية في مرحلة تصميم البحث

بدأ الالتزام بأخلاقيات البحث منذ مرحلة اختيار الموضوع وتصميم الدراسة. فقد تم اختيار موضوع ذي قيمة علمية وعملية حقيقية، يسعى إلى فهم العلاقة بين القيادة التحويلية والالتزام التنظيمي في بيئة عمل لم تُدرس بشكل كافٍ. كما روعي في تصميم الاستبانة أن تكون الأسئلة واضحة وغير موجهة، وأن تُصاغ بشكل متوازن يشمل عبارات إيجابية ومحايدة، تجنباً لتحيز الإذعان الاستجابي.

كذلك تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أساتذة الإدارة للتحقق من صدقها الظاهري، وهو إجراء لا يضمن الجودة المنهجية فحسب بل يضمن أيضاً أن الأسئلة لا تتضمن صياغات قد تُسيء إلى المشاركين أو تُثير لديهم عدم ارتياح. وقد أسفرت هذه المراجعة عن تعديل بعض العبارات لتكون أكثر وضوحاً وحيادية.

ثانياً: الموافقة المستنيرة وكيفية تحقيقها

تم تحقيق مبدأ الموافقة المستنيرة من خلال عدة إجراءات متكاملة. فقد تضمنت الاستبانة خطاب تغطية واضحاً موجهاً للمشاركين يُعرّفهم بهوية الباحث وانتمائه الأكاديمي، ويوضح لهم عنوان البحث وهدفه بشكل مبسط، ويُؤكد أن المشاركة طوعية تماماً وأن للمشارك الحق في الانسحاب في أي وقت دون إبداء أسباب ودون أي تبعات، ويُطمئنهم إلى أن إجاباتهم ستُعالج بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. وقد جاء في خطاب التغطية نصاً: "يرجى التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية، علماً بأن المعلومات ستُعالج بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي".

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك جوانب يمكن تعزيزها في الموافقة المستنيرة. فمن المستحسن إضافة عبارة صريحة تؤكد حق المشارك في الانسحاب في أي مرحلة، وتوضيح المدة المتوقعة لتعبئة الاستبانة، وذكر اسم الجهة الأكاديمية المشرفة وبيانات التواصل في حال رغب المشارك في الاستفسار.

ثالثاً: حماية السرية وخصوصية المشاركين

اتخذ الباحث عدة إجراءات لحماية سرية المشاركين وخصوصيتهم. فقد صُممت الاستبانة بشكل مجهول الهوية تماماً، حيث لا تتضمن أي حقل يطلب اسم المشارك أو رقمه الوظيفي أو بريده الإلكتروني أو أي معلومة يمكن أن تكشف عن هويته. كما اقتصرَت البيانات الديموغرافية المطلوبة على معلومات عامة (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، فئة سنوات الخبرة) لا يمكن من خلالها تحديد هوية مشارك بعينه.

وفي سياق شركة كبيرة مثل أرامكو السعودية التي تضم عشرات الآلاف من الموظفين، فإن هذه البيانات الديموغرافية العامة لا تشكل خطراً على سرية المشاركين. ومع ذلك، ينبغي التأكد من عدم تخزين البيانات بشكل يربط بين الاستبانة والقسم أو الإدارة التي ينتمي إليها المشارك، لأن ذلك قد يُضيق دائرة الاحتمالات ويُسهل تحديد الهوية في الأقسام الصغيرة.

كذلك يُفترض أن يتم تخزين الاستبانات الورقية المجمعة في مكان آمن لا يصل إليه سوى الباحث، وأن تُدمر بعد إدخال البيانات وانتهاء فترة الاحتفاظ المحددة. وفي حال استخدام استبانات إلكترونية، يجب التأكد من أن المنصة المستخدمة توفر مستوى أمان مناسباً ولا تحتفظ بعنوان IP أو معلومات تعريفية أخرى.

رابعاً: تجنب الإكراه وضمان الطوعية

تُمثل بيئة العمل تحدياً خاصاً فيما يتعلق بضمان طوعية المشاركة، إذ قد يشعر الموظفون بضغط غير مباشر للمشاركة إذا طُلبت الاستبانة من خلال قنوات إدارية رسمية. ولمعالجة هذا التحدي، ينبغي أن يتم توزيع الاستبانات بشكل مباشر من الباحث أو من خلال قنوات محايدة لا تتطوي على علاقة سلطة، مع التأكيد الواضح على أن عدم المشاركة لن يترتب عليه أي أثر سلبي. وقد تم التأكيد في خطاب التغطية على أن المشاركة طوعية، غير أنه من المهم أيضاً التأكد من آلية التوزيع نفسها لا تتطوي على ضغط مؤسسي.

خامساً: الأمانة العلمية في جمع البيانات وتحليلها

التزم البحث بالأمانة العلمية في مرحلة جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانات فعلياً على موظفي شركة أرامكو واسترداد 50 استبانة صالحة من أصل 100 تم توزيعها، بنسبة استجابة 50٪. وقد تم الإفصاح عن هذه النسبة بشفافية في تقرير البحث دون محاولة تضخيمها أو إخفائها. كما تم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات وفق أساليب إحصائية معتمدة ومناسبة لطبيعة البيانات وأهداف البحث، وتم عرض النتائج كما أفرزها التحليل الإحصائي بما في ذلك قيم المتوسطات الحسابية ومعاملات الانحدار ومستويات الدلالة الإحصائية.

سادساً: الموضوعية في تفسير النتائج

حرص الباحث على تفسير النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة دون مبالغة أو تهوين. فحين أظهرت النتائج أن بُعد "الاعتبارات الفردية" كان الأقل تأثيراً من بين أبعاد القيادة التحويلية، لم يتم إغفال هذه النتيجة أو التقليل من أهميتها، بل تم مناقشتها وتقديم توصية بتعزيز هذا البُعد. كذلك، حين أظهرت النتائج أن الالتزام المستمر هو الأعلى بين أنماط الالتزام التنظيمي، تمت مناقشة هذه النتيجة بموضوعية وربطها بطبيعة المزايا الوظيفية التي توفرها الشركة، دون محاولة تقديمها بصورة أكثر إيجابية مما تستحق.

سابعاً: احترام الملكية الفكرية والتوثيق

التزم البحث بتوثيق جميع المصادر والمراجع وفق أسلوب APA ، سواء في الإطار النظري أو في الإشارة إلى الدراسات السابقة أو في استخدام النماذج النظرية. فقد تم الإشارة إلى نموذج باس (Bass, 1985) للقيادة التحويلية ونموذج ماير وآلن (Meyer & Allen, 1991) للالتزام التنظيمي بشكل صريح وموثق. كما تم توثيق الدراسات السابقة المشار إليها سواء العربية منها مثل دراسة العتيبي (٢٠٢١) أو الأجنبية مثل دراسة Avolio وزملائه (2004).

ثامناً: المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها

يُعد البحث الحالي من البحوث ذات المخاطر المحدودة على المشاركين، إذ لا يتضمن تدخلاً جسدياً أو نفسياً مباشراً، ولا يتناول موضوعات حساسة شخصياً. غير أن هناك مخاطر محتملة ينبغي الوعي بها والتعامل معها. أولها المخاطر المهنية في حال تسرب إجابات المشاركين إلى رؤسائهم، وقد تمت معالجتها من خلال ضمان المجهولية التامة. وثانيها الشعور بعدم الارتياح عند تقييم القيادة المباشرة، وقد تمت معالجته من خلال التأكيد على السرية والطوعية. وثالثها احتمال شعور بعض المشاركين بالضغط المؤسسي للمشاركة، وقد تمت معالجته من خلال آلية التوزيع المحايدة والتأكيد الصريح على حرية الاختيار.

تاسعاً: تقييم شامل للالتزام الأخلاقي في البحث

بشكل عام، يُظهر البحث التزاماً جيداً بالمبادئ الأخلاقية الأساسية. فقد تم تحقيق مبدأ الموافقة المستنيرة من خلال خطاب التغطية الواضح، وتم ضمان السرية من خلال مجهولية الاستبانة، وتم الالتزام بالأمانة العلمية في عرض النتائج وتوثيق المراجع. ومع ذلك، هناك مجالات يمكن تحسينها مستقبلاً، منها الحصول على موافقة رسمية من لجنة أخلاقيات البحث في الجامعة قبل جمع البيانات إذا كان ذلك متاحاً، وتضمين الاستبانة نموذج موافقة مستنيرة أكثر تفصيلاً، ووضع خطة واضحة لتخزين البيانات وإتلافها بعد انتهاء البحث.

الخاتمة

خلص هذا التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي تُمثل ركيزة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في أي عمل بحثي جاد يسعى إلى إنتاج معرفة موثوقة وحماية حقوق المشاركين فيه. وقد تبين من خلال الاستعراض النظري أن هذه الأخلاقيات تقوم على مبادئ متكاملة تشمل الأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة واحترام الملكية الفكرية، وأن الإخلال بأي منها يُهدد مصداقية البحث ويُلحق الضرر بالمشاركين والمجتمع العلمي.

كما أوضح التطبيق العملي على بحث "أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي في شركة أرامكو السعودية" أن الالتزام بأخلاقيات البحث ليس مجرد إجراء شكلي يُضاف إلى الإجراءات المنهجية، بل هو جزء لا يتجزأ من كل مرحلة من مراحل البحث بدءاً من التصميم وحتى نشر النتائج. وقد تبين أن البحث الحالي يلتزم بالمبادئ الأخلاقية الأساسية من خلال ضمان المجهولية والسرية والموافقة المستنيرة والأمانة في عرض النتائج، مع وجود مجالات يمكن تحسينها مستقبلاً.

وفي ضوء ما سبق، يؤكد هذا التقرير على ضرورة أن يتبنى الباحثون ثقافة أخلاقية راسخة لا تقتصر على الامتثال الشكلي للقواعد واللوائح، بل تنبع من قناعة ذاتية بأهمية هذه المبادئ ودورها في حماية المعرفة والإنسان معاً. كما يؤكد على أهمية تعزيز دور المؤسسات الأكاديمية في تدريب الباحثين على أخلاقيات البحث وتوفير الدعم اللازم لهم للالتزام بها في جميع مراحل أعمالهم البحثية. إن الاستثمار في بناء ثقافة أخلاقية بحثية قوية هو استثمار في جودة المعرفة العلمية ومصداقيتها، وهو ما تحتاجه مجتمعاتنا العربية في ظل التوسع المتسارع في مشاريع البحث العلمي والدراسات العليا.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الصريرة، خالد. (٢٠١٩). أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات العربية: الواقع والتحديات. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ١٢ (٣٨)، ١٥٥-١٧٨.

العتيبي، ب. (٢٠٢١). أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي في القطاع الصحي السعودي. مجلة الإدارة والاقتصاد، ١٠ (٢)، ٥٠-٧٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Israel, M., & Hay, I. (2006). *Research ethics for social scientists*. Sage Publications.

Resnik, D. B. (2018). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Springer.

Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2015). *Responsible conduct of research* (3rd ed.). Oxford University Press.

Steneck, N. H. (2007). *ORI introduction to the responsible conduct of research*. U.S. Government Printing Office.